مقياس نظرية القانون

مقياس نظرية القانون

نظرية القانون

العياشي عفاف لامية

طلبة سنة أولى ليسانس جذع مشترك

2023/2024

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-المكتسبات القبلية 9

II-امتحان المكتسبات القبلية 11

III-تمرين 13

IV-تمرين 15

V-تقسيمات القانون 17

آ. أهداف المحور الثالث:.....17

ب. فروع القانون العام.....18

1. القانون الدولي العام.....18
2. القانون الدستوري.....18
3. القانون الإداري:.....18
4. القانون المالي.....18

پ. فروع القانون الخاص.....18

1. القانون المدني.....18
2. القانون التجاري.....18
3. قانون الأسرة.....19
4. القانون الدولي الخاص.....19

ت. تمرين.....19
ث. تمرين.....19
ج. تمرين.....19
چ. نشاط التقييم الذاتي لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك.....20
خاتمة 21
حل التمارين 23
مراجع 25
قائمة المراجع 27
مراجع الأنترنيت 29

وحدة

في نهاية هذا المقياس سيتمكن الطالب من:
* اكتساب أساسيات القانون والمبادئ العامة.
* محاولة تكوين فكر قانوني للطالب حتى يتسنى له التحكم أكثر فيها بغرض استعمالها عند دراسته للمواد الأخرى.

البطاقة التعريفية بالمقياس:

طبيعة المقياس : وحدة تعليمية أساسية

المقياس: نظرية القانون

معامل المقياس: 2 الرصيد:7

الفئة المستهدفة: موجه لطلبة سنة أولى ليسانس جذع مشترك

البريد الالكتروني: 3afaflayachi@gmail.com.

مقدمة

إن المدخل إلى دراسة أي علم من العلوم، إنما يهدف عادة إلى التعريف بهذا العلم وإعطاء المعلومات الأولية عنه وبيان خصائصه التي تميزه عن باقي العلوم الأخرى وشرح مبادئه العامة وأفكاره الرئيسية بصورة تمهد لدراسة ذلك العلم نفسه فيما بعد، فالإيمان بضرورة وجود القانون وحتمية الامتثال لقواعده دليل على رقي فكر المجتمع وهذا هو شأن دراستنا "لمدخل القانون"، الذي لا يعدو أن يكون دراسة تمهيدية وشرح المبادئ العامة المشتركة في العلوم القانونية لتسهل لنا نحن طلاب العلم معرفة القانون وفهمه وتساعدنا على استيعاب أبحاثنا التي تلقى علينا في مشوارنا الدراسي.

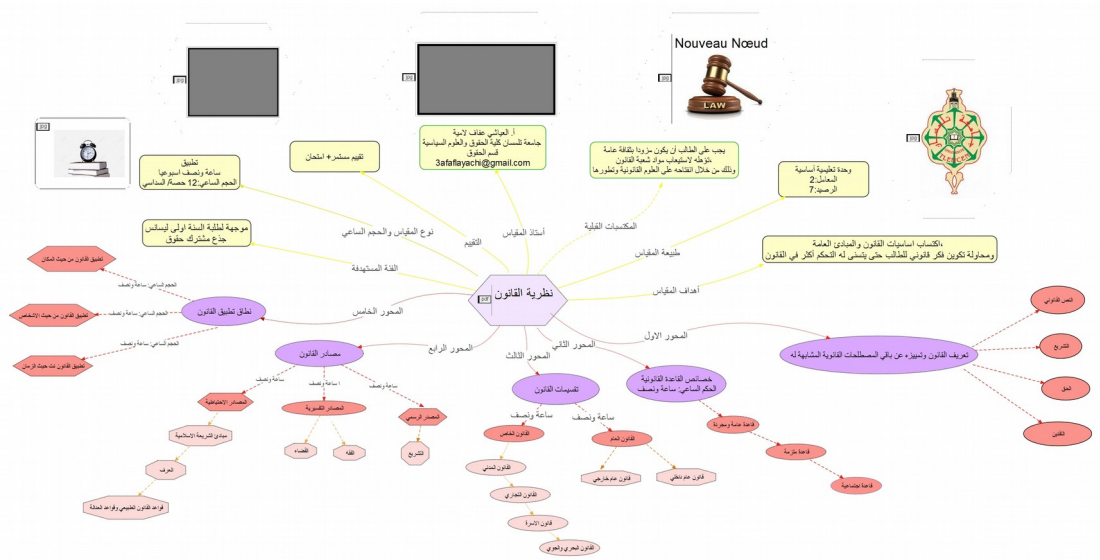

I المكتسبات القبلية

للتحكم في متطلبات المقياس يجب على الطالب:
*أن يكون مزودا بثقافة عامة تؤهله لاستيعاب مواد شعبة القانون.
*انفتاح الطالب على تطورات العلوم القانونية.
* القدرة على التحليل والفهم من خلال معرفة أساسيات القانون والمبادئ العامة .
*المطالعة من خلال قراءة كتب متخصصة من أجل تكوين فكر قانوني للتحكم أكثر في القانون

II امتحان المكتسبات القبلية

يهدف هذا الامتحان الى معرفة مستوى الطالب في المقياس، و قياس مدى معرفته وثقافته العامة.

III تمرين

هل القاعدة القانونية عامة عند وضعها ومجردة عند تطبيقها؟

لا، القاعدة القانونية مجردة عند وضعها وعامة عند تطبيقها. لأن التجريد هو خضوع الوقائع المتماثلة أو الأشخاص الموجودين في ظروف متطابقة لنفس القواعد القانونية، أما العمومية فهي أن القاعدة القانونية لا تخاطب شخصا معينا بذاته بل توجه للأفراد بصفاتهم.

IV تمرين

[23 ص 1 حل رقم]

القانون عبارة عن..... للسلوك داخل المجتمع، و..... باعتباره ..... للقاعدة القانونية دعت المصلحة لإطلاق اصطلاح ..... على التشريع.

٧ تقسيمات القانون

آ. أهداف المحور الثالث:

1.استيعاب الطالب لمختلف التقسيمات الأساسية للقانون وتمكينه من التمييز بين القانون العام والقانون الخاص.

2. تبيين للطالب مفهوم القانون العام والاقسام التي تنطوي تحته.

3. تمكين الطالب من معرفة اقسام القانون الخاص والمواضيع التي تندرج ضمنها.

ينقسم القانون إلى قانون عام وقانون خاص، ويعتبر هذا التقسيم تقليدي ولا يزال قائما إلى اليوم، ويسلم به الفقه الحديث بوجه عام، لذلك سنبين فروع كل من القانون العام والخاص على حدى.

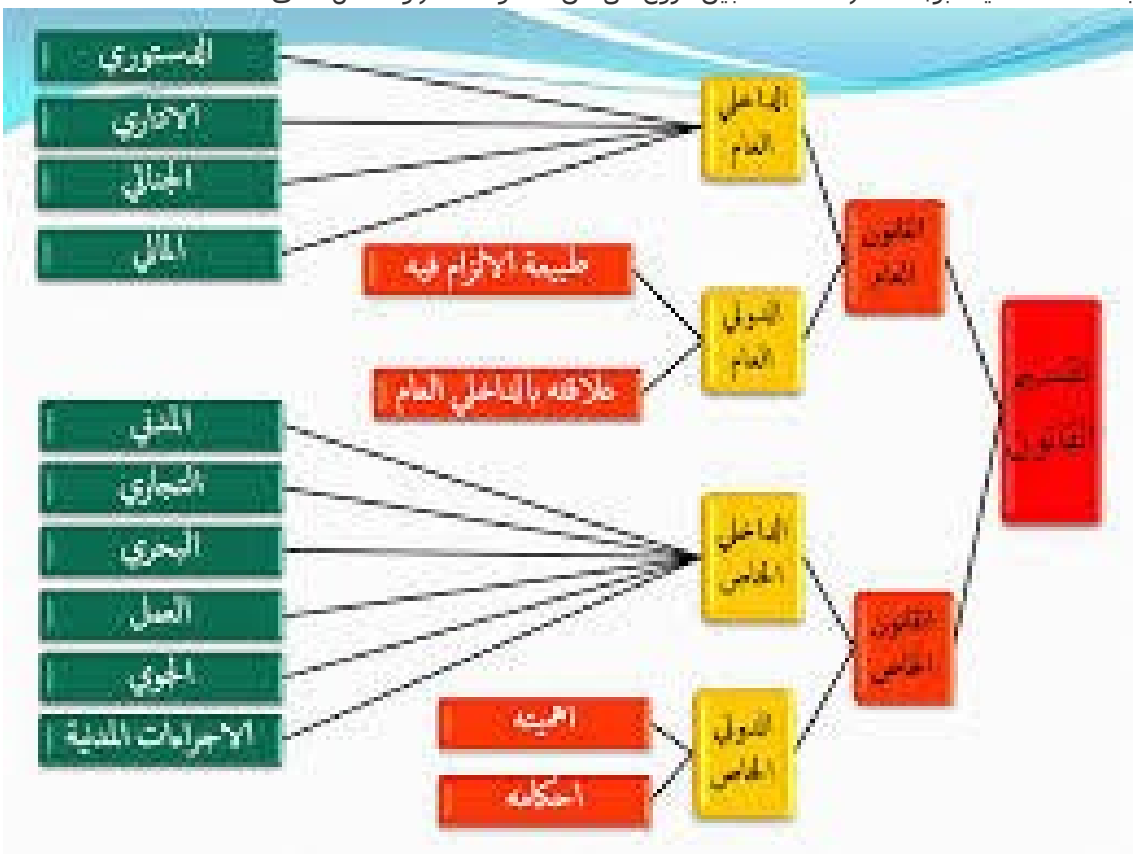

فرنسية

ب. فروع القانون العام

تنقسم القوانين التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة إلى نوعين : علاقة الدولة بغيرها من الدول والهيئات الدولية التي تخضع للقانون الدولي العام وعلاقتها بالأشخاص العاديين التي تخضع للقانون الدولي العام وعلاقتها الداخلية التي تخضع للقانون العام الداخلي الذي يشمل العديد من القوانين (القانون الدستوري)القانون الإداري القانون المالي القانون الجزائي وقانون الإجراءات الجزائية .

1. القانون الدولي العام

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الدولية أيا كان نوعها سواء فيما بين الدولة أو أحد فروعها باعتبارها أشخاص معنوية عامة ذات سيادة وبين دولة أخرى أو أحد فروعها في الخارج لها نفس الصفة هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون، دمشق، 1978.، وكذلك تلك التي تنظم العلاقات بينها وبين مجموعة من الدول الأخرى أو احد المنظمات الدولية سواء في زمن السلم أو الحرب .هذه القواعد مستمدة من العرف الدولي والمعاهدات الدولية والمبادئ القانونية العامة.

2. القانون الدستوري

هو القانون الأساسي في الدولة، ويحتل أعلى درجة في الهرم القانوني ويضم مجموعة من القواعد التي تبين نظام الحكم والسلطات العامة في الدولة، والهيئات التي تمارسها واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها البعض، كما يبين الحريات العامة للأفراد وواجباتهم.

3. القانون الإداري:

يتضمن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم آليات قيام السلطة التنفيذية بأداء وظائفها الإدارية المختلفة، وتبين كيفية إدارة المرافق العامة والأموال العامة، وكذلك تلك التي تحدد علاقة الدولة بموظفيها وتتناول نشاط الإدارة وما يصدر عنها من قرارات إدارية وما تبرمه من عقود إدارية، كما ينظم أسس الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ويحدد طريقة ممارسة هذه الرقابة بواسطة الجهات القضائية المختصة القضاء الإداري أساسا وفي حالات خاصة القضاء العادي حيدر البصري، مقال «القانون بين ضرورتي الوجود والعمومية ».

4. القانون المالي

يتضمن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم وتحكم مالية الدولة، فتبين إرادتها ومصروفاتها، وكذا القواعد التي تتبع في إعداد ميزانية الدولة، فهو ينظم المسائل المتعلقة بالفروض العامة والضرائب أنواعها وكيفية تحصيلها.

پ. فروع القانون الخاص

القانون الخاص يتضمن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أشخاص العاديين وبينهم وبين الدولة باعتبارها شخصا عاديا وليس باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة .

1. القانون المدني

يعد القانون المدني أهم فروع القانون الخاص إذ انه الشريعة العامة في علاقات القانون الخاص وتطبق أحكامه في كل مرة لا يوجد فيها نص خاص في فرع من الفروع الأخرى .

2. القانون التجاري

يتضمن هذا القانون تعريف التاجر وتحديد أهليته والتزاماته، وكذلك يحدد أنواع الأعمال التجارية والأوراق التجارية، كما ينظم الشركات التجارية والمحل التجاري والعقود التجارية ويتناول أحكام الإفلاس التجاري ويتضمن القواعد القانونية التي تنظم الروابط الناشئة عن المعاملات التجارية بين التجار كما يتناول الأعمال التجارية.

3. قانون الأسرة

هو القانون الذي ينظم علاقات الفرد بأسرته، كالزواج، الطلاق، النسب، الحضانة وأحكام الولاية وما يترتب على ذلك من علاقات قانونية والتزامات مادية ومعنوية، كما يتناول أحكام الميراث وعقود الهبة والوصية .

4. القانون الدولي الخاص

يتضمن مجموعة القواعد القانونية التي تتولى تنظيم العلاقات ذات العنصر الأجنبي من خلال بيان المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق، سواء أكان العنصر الأجنبي هو شخص مثل حالة زواج جزائري بأجنبية، أو كان يتمثل في الموضوع مثل عقد بيع بين جزائريان في الخارج ، كما يتضمن المسائل المتعلقة بالجنسية سواء تمثلت في اكتسابها وفقدها والحقوق التي تمنحها.

ت. تمرين

ماهي معايير التفريق بين أقسام القانون العام والقانون الخاص؟

توجد عدة معايير تميز القانون العام عن القانون الخاص من بينها:

* معيار المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.
* معيار الجبر والاختيار.
*معيار وجود الدولة كطرف في العلاقة وعدم وجودها.
* معيار صفة الأشخاص أطراف العلاقة.

ث. تمرين

[23 ص 2 حل رقم]

ماهي العلاقات التي ينظمها القانون الدولي العام؟

☐	الدولة وأحد فروعها باعتبارها صاحبة سيادة.
☐	العلاقة بين الدولة والأشخاص الطبيعية .
☐	العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية.

ج. تمرين

[23 ص 3 حل رقم]

ماهي اختصاصات القانون الدستوري؟

ج. نشاط التقييم الذاتي لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك

تمرين 1

[23 ص 4 حل رقم]

ما هو الجزاء المترتب على مخالفة القواعد القاانونية؟

تمرين 2

[23 ص 5 حل رقم]

ما مدى إلزامية القاعدة القانونية المكملة؟

تمرين 3

[23 ص 6 حل رقم]

ماهي أنواع الجزاءات الإدارية؟

تمرين 4

[23 ص 7 حل رقم]

ماهي السلطة المختصة بإصدار القواعد القانونية؟

خاتمة

مما سبق يتضح لنا أن وجود القانون هو أمر ضروري لا يختلف فيه اثنان من أبناء الجنس البشري، إذ أن وجود القانون أمر يتناسب مع سلوكيات البشر في إدارة حياتهم. بل وجود القانون يتجاوز حدود المجتمعات البشرية ليصل إلى عالم الحيوان، فها هي ممالك الحيوانات بكافة أنواعها تراها قد جبلت وفطرت على الحياة المقننة في حين لم تمتلك تلك الجوهرة الثمينة التي يمكنها من خلالها السمو والارتقاء ألا وهي جوهرة العقل، فكيف بذلك الكائن الذي قد ألقيت بين يديه هذه الجوهرة فهو لم يكن مفطوراً على حب الحياة المنظمة المقننة فحسب، بل كان بمقتضى تملكه للعقل قادرا على سن القوانين التي تنظم حياته على شكل مجموعة من القواعد العامة التي تنظم سلوك الإنسان في علاقته بغيره من بني البشر، يتجل ذلك في احتياج الإنسان إلى القانون لكونه مدني بالطبع، أي ميله إلى الحياة الاجتماعية ونفوره من الحياة الفردية يفرض عليه إنشاء علاقات مع الآخرين، ومع تشعب هذه العلاقات واصطدام مصالح البعض بمصالح البعض الآخر، تصبح الحاجة ملحة إلى وسيلة يمكن من خلالها تنظيم هذه العلاقات. إذن فالقانون ضروري في حياة المجتمع مهما كانت ثقافة ذلك المجتمع و سواء كان بدائياً أم متوسطاً أم مثالياً في ثقافته و أخلاقه، فهو لا غنى له في كل الأحوال عن القانون.

حل التمارين

1 > (ص 15)

القانون عبارة عن..... للسلوك داخل المجتمع، و..... باعتباره ..... للقاعدة القانونية دعت المصلحة لإطلاق اصطلاح ..... على التشريع.

القانون - قواعد منظمة - المصدر الرسمي - التشريع.

انظردروس مقياس المدخل للعلوم القانونية | السنة الاولى ليسانس (*web*)"

دروس مقياس المدخل للعلوم القانونية | السنة الاولى ليسانس

2 > (ص 19)

☑	الدولة وأحد فروعها باعتبارها صاحبة سيادة.
☐	العلاقة بين الدولة والأشخاص الطبيعية .
☑	العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية.

3 > (ص 19)

يختص بتبيان نظام الحكم والسلطات العامة في الدولة، والهيئات التي تمارسها واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها البعض، كما يبين الحريات العامة للأفراد وواجباتهم.

4 > (ص 20)

الجزاء إما ان يكون مشددا إذا تجاوز الضرر، وإما أن يكون مصلحا وجابرا له عن طريق التعويض إذا كان مساويا للضرر.

5 > (ص 20)

تعتبر القاعدة القانونية المكملة قاعدة ملزمة مالم يتفق الفراد على مخالفتها.

6 > (ص 20)

نوعان إما عقوبات تأديبية أو إلغاء قرارات إدارية

7 > (ص 20)

يصدر القانون وفق اجراءات خاصة إما من طرف البرلمان المتمثل في السلطة التشريعية، أو في ظروف استثنائية من طرف السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية

مراجع

[حيدر البصري، مقال «القانون بين ضرورتي الوجود والعمومية ».] مقال ويب www.annabaa.org

[هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون، دمشق، 1978.] كتاب

قائمة المراجع

[حمزة خشاب، مدخل إلى العلوم القانونية ونظرية الحق، دار بلقيس، الجزائر، 2014.] كتاب
[حميدو زكية، محاضرات المدخل للعلوم لقانونية، سنة أولى ليسانس، جامعة تلمسان، 2019.] مطبوعة
[زايدي امال، محاضرات في نظرية القانون، سنة أولى ليسانس، جامعة سطيف، 2020.] مطبوعة
[عمار بوضياف، المجل إلى العلوم القانونية، النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، 2014.] كتاب
[إسحاق إبراهيم منصور: نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، الجزائر، 1993.] كتاب
[هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون، دمشق، 1978.] كتاب

مراجع الأنترنيت

[حيدر البصري، مقال «القانون بين ضرورتي الوجود والعمومية ».] www.annabaa.org